المقدمة

لمـــــاذا هذا الكتـــاب ؟

بعد أن فرغت بعون الله من إعداد و طباعة و نشر موسوعة المحـــامي العـــربي بطبعتها الثانية المتكاملة عام 1989 في مجلدات سبعة – على نفقتي الخاصة – حيـــث استغرق ذلك زهاء عشر سنوات، و على التفصيل الذي تناولته في مقدمة طبعتـــها الثانية ، فقد شرعت منذ رجوعي إلى أرض الوطن على تجميع مادة هـــذا المؤلـــف التاريخية و الواقعية ، ثم عكفت على دراسة ما وقع تحت يدي مـــن كتـــب و مـــا استطعت تجميعه من وثائق و معلومات متعلقة بموضوع المحاماة في ليبيا ، و ذلـــك كي أقدم للقراء عموماً و المهنيين خصوصاً دراسة عمودية تتعلق بقطرنـــا الليـــبي كمسح أفقي ورأسي، واقعي و تاريخي ، لمهنة المحاماة بها بعد أن قدمت مهنة المحاماة في وضعها الأشمل كمسح عريض إتّسع لكافة أقطارنا العربية ضمن موسوعة المحامي العربي في طبعتها الثانية السالفة البيان .

إن هذا العمل / المؤلف يهدف فيما يهدف إليه إلى إعطاء صورة تاريخية عميقة بقدر المستطاع عن بدايات المحاماة في قطرنا الليبي ، وصورة واقعية عـــن واقعـــها، ويحاول أن يرسم صورتها المستقبلية من خلال ما أتطلع إليه –مع غيري من المحـــامين الغيارى – إلى غدها الأفضل إن شاء الله ، وإلى الرفع من شأن مهنة المحاماة والمحامين في ليبيا ، و خارجها أيضا، وإلى إبراز دور المحامين و نقابتهم عـــبر مســـيرتها منـــذ تأسيسها عام 1962 على المستوى الوطني حتى عامنا هذا (1998) ، و إلى الأخذ بيـــد المبتدأ و تيسير سبل رفع كفاءته و أدائه المهني ، وإلى إتاحة الفرصة لكـــل المحـــامين والقانونيين بمختلف مواقعهم للتعرف على مهنة المحاماة في ليبيا تاريخا و سُـــلوكا ، والى زيادة الصلات المهنية وربط جسور المعرفة و الثقافة القانونية و الإجتماعية بين

المحامين فيما بينهم و بين المحامين و بقية زملائهم القانونيين بشتى مواقعهم بالبلاد ، وإلى زيادة ربط قاعدة المحامين العريضة بأمانات نقاباتهم، ليرتفع قمة هرم المحاماة الشامخ و تتسع قاعدته الجماهيرية إلعريضة ، مرورا بوسط هذا البناء الهرمي و أعنى به اللجان المعاونة والناشطين من المحامين ، والى أن يعطى صورة أمينة وصادقة وحية عن واقع المحاماة وتاريخها و تطلعاتها ، بحيث يصبح عبر طبعاته المتكررة سفرا وثائقيا و تاريخيا متجددا على الدوام ، متدفقا بالدماء الجديدة التي ستغذى مهنة المحاماة وتدعم جهود من سبقوهم و تكملها ، و إلى أن يكون مرجعا لكل الدارسين والباحثين في مجالات الدراسات الإنسانية ذات العلاقة بموضوع هذا الكتاب .

والى إعطاء فكرة جلية و واضحة للمحامى الليبي و للقانوني ليقف على حقيقة المحاماة في بلاده، وإلى إعطاء نفس الفكرة للمحامي العربي بالأقطار العربية الأخرى، للتعرف على المحاماة في ليبيا ، وإلى إتاحة الفرصة للمحامى الأجنبي للتعرف على المحاماة في ليبيا أيضا .

محتويات الكتاب

بالإضافة إلى السور القرآنية الثلاث ذات الصلة بموضوع الكتاب وبعض الإستهلالات ذات العلاقة بموضوعه ، وهذه المقدمة ، فقد قسمت الكتاب إلى عشر فصول :

الفصل الأول : بعنوان بدايات المحاماة في ليبيا :

– فبدأته بإعطاء لمحة عن المحاماة عبر التاريخ الإنساني لدى الإغريق ، حيث نشأت في أثينا، وبدأت بالخطابة ، ولدى الرومان خاصة في عهد الإمبراطور جوستنيان .

– ثم بدفاع "أبوليوس " الفيلسوف و الخطيب و الأديب الليبي ، الذي أبداه أمام محكمة صبراته عام 158 بعد الميلاد ، للتدليل على العلاقة الوطيدة بين المحاماة والخطابة.

– ثم بإعطاء لمحة عن المحاماة في فرنسا و التقلبات التي مرت بها المهنة خلال الثورة الفرنسية، و زمن الإمبراطور نابليون و بعده .

– ثم بإعطاء لمحة عن المحاماة عند العرب .

– ثم أوردت نبذة عن التوكيل بالخصومة في الفقه الإسلامي .

– ثم قدمت لمحة عن الفتح العربي الإسلامي لليبيا و المغرب العربي .

– ثم قدمت موجزا عن القضاء في ليبيا في القرن الماضي .

وذلك كله للتمهيد للدخول في صلب موضوع الفصل الأول عن البدايات الأولى للمحاماة في ليبيا حيث :

– أوردت وثيقة قضائية هي عبارة عن محضر مرافعة لجلسة أحوال شخصية بمحكمة طرابلس الشرعية عام 1819م .

– و تبعتها بإعطاء نبذة واسعة و عميقة عن قضية أو محاكمة "إبراهيم سراج الدين " الذي استمر نظرها أمام محكمة الجنايات الكبرى بطرابلس من عام 1882 إلى عام 1892م ، و قد تناولتها بشيء من التفصيل لأهميتها من الناحيتين القانونية والتاريخية ، فهي تعتبر جزء من تاريخ القضاء بشكله الحديث في ليبيا ، و جزء من تاريخ القانون الجنائي بفرعيه –العقوبات والإجراءات الجنائية –، و جزء من تاريخ العمل السياسي في ليبيا .

– ثم تناولت قضية ثانية أو محاكمة ثانية هي محاكمة " رمضان السويحلى " – وهو شخصية معروفة في ليبيا – التي بدأت عام 1909 أمام محكمة الجنايات الكبرى بطرابلس الغرب ، وانتهت أمام محكمة جزيرة رودس عام 1911 ، وذلك بشيء من الإيجاز دون الدخول في التفاصيل .

– ثم تطرقت إلى سرد أسماء بعض المحامين القدامى الذين تمكنت من جمع سيرهم الذاتية، و صورهم من خلال مقابلاتي لذويهم و معارفهم ، و هم :

المحامى / عبد الله عريبي بانون : 1908 –1938.

المحامى / مصطفى شاكر أفندي ادريبيكه : 1908–1936 .

المحامى / محمد قدري أفندي : 1909.

المحامى / محمد محمد بن عامر : 1925 – 1961 .

– و بعدها مررت على ذكر قدامى المحامين منذ الأربعينات من هذا القرن حتى السبعينيات ببنغازي و طرابلس و فزان ، وذلك بحسب ما استطعت أن أجمع عنهم من معلومات و صور وإنني آمل أن أتمكن من الحصول على معلومات أكثر حتى أتمكن من نشرها بالطبعة الثانية من هذا الكتاب بإذن الله .

– و أنهيت هذا الفصل الأول بتوثيق لكلمات نقباء المحامين في ليبيا و ممثلي المحامين التي ألقيت في حفل افتتاح مؤتمرات المحامين العرب منذ عام 1956 حتى عام 1976 مع صورهم التاريخية .

الفصل الثاني :

– خصصته لبحث عن التطور التشريعي لمهنة المحاماة في ليبيا خلال نصف القرن الأخير: **1952 – 1997 ف**

الفصل الثالث :

– خصصته لتوثيق و تأريخ مسيرة نقابة محامي ليبيا منذ تأسيسها عام 1962حتى يوم الناس هذا. فأوردت نبذة عن تأسيسها و عناوين نقاباتها ، و تشكيل مجالسها النقابية و لجانها و فروعها، مبرزا أنشطتها على التفصيل الذي سيجده القارئ بهذا الفصل .

الفصل الرابع :

و قد خصصته للصور التاريخية و الحالية التذكارية للمحامين ، الأحياء منهم والأموات ، لنقل صورة حية لهم و وفاء لذكراهم و عطائهم حتى لا يغمرهم النسيان ،و معروف أن صور الأحياء منهم اليوم مآلها أن تكون صورا تذكارية غدا .

الفصل الخامس :

و قد أوردت به ذكرا لبعض المسائل المتعلقة بمهنة المحاماة كقضية رداء المحاماة الأسود، ومسألة قضاء فترة التمرين للمحامين المبتدئين و وضعهم في التشريعات العربية المقارنة ، وموضوع الأتعاب و اللغط الذي تثيره ، و مبدأ النقابة سيدة جدولها للتعريف به وتبيان نقابات المحامين العرب التي أخذت به ، والتوكيل و ما يتصل به ، و أخيرا مسألة تأديب المحامين و ما يتعلق بها ، و قد

نشرت الأحكام التأديبية الصادرة ضد بعض المحامين بأسبابها الكاملة حتى تؤدى دورها الرادع و ليقف الناس على أمرها .

الفصل السادس :

و تناولت فيه نقدا لواقع المحاماة و المحامين في ليبيا ،و نقدا لواقع النظام القضائي فيها ، باعتبار أن مجال المحاماة الرئيسي متعلق بالنظام القضائي في أي بلد يتأثر به و يؤثر فيه سلبا وايجابا مع محاولة لتشخيص الواقع الراهن و ذكر الإصلاحات المقترحة و كذلك التطلعات .

الفصل السابع :

و قد أوردت به حصرا كاملا و شاملا -قدر الإمكان - للتشريعات المختلفة من قوانين ولوائح و قرارات تنظيمية ، التي صدرت منذ عهد الإدارة البريطانية للبلاد عام 1943 ، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى عام **1997 ف** هادفا من وراء ذلك أن أعطى صورة حية عن تسلسل الأحكام التشريعية المختلفة طيلة تلك الفترة ، باعتبار أن كل منها مصدرا تاريخيا للتشريع اللاحق عليه ، إضافة إلى أنها تعطى فكرة عن تطور نظر المشرع في ليبيا إلى هذه المهنة، كما أنها ستكون مجالا واسعا للأبحاث و الدراسات القانونية المتعلقة بالمهنة و بغيرها من الدراسات الإنسانية ، و إلى جانب هذا و ذاك لكي تكون مصدرا رئيسيا غنيا للتشريع الذي آمل أن تكون عليه مهنة المحاماة في بلادنا .

الفصل الثامن :

سردت به الجداول المتنوعة للمحامين منذ عام 1952 و قسمتها إلى خمس جداول :

- الجداول التاريخية : جدول عام 1952، و جدول عام 1976،و جدول الراحلين .

- الجداول المكانية : أو جداول المدن الليبية ، حيث أوردت اسم المحامي وعنوانه كاملا ورقم هاتفه و ذلك بهدف أن يتعرف عليه جميع زملائه من المحامين ، و يتعرف هو عليهم، و ما يستتبع ذلك من مد جسور التعاون المهني و التقارب النقابي أيضا و ارتقاءا بمستوى الأداء المهني لهم .

- الجداول الرسمية : جداول اللجنة المؤقتة و جداول اللجنة الدائمة .

- جداول غير المشتغلين : باعتبارهم جزء من نسيج المحاماة التي قد يعودون إلى ممارستها في أية لحظة .

- الجدول العام للمشتغلين و غير المشتغلين .

كل ذلك من أجل إتاحة الفرصة لكل من يهمه الأمر للوقوف على حقيقة عدد المحامين في ليبيا و إجراء الإحصائيات المتنوعة عنهم ،ومحاولة فهم القراءة الإجتماعية لهذه الجداول من خلال مثلا معرفة عدد المحاميات إلى عدد المحامين في كل مدينة على حدة ، و في مجمل البلاد لان بعض المدن قد خلت جداولها من ذكر محاميات بها _ .

الفصل التاسع :

و قد جمعت به الوثائق التاريخية التي ورد ذكرها بصفحات الكتاب حتى تكون تحت سمع وبصر القراء لإعادة فحصها و دراستها و الإستفادة منها في مجالات أخرى .

الفصل العاشر :

و به يجد القارئ محاميا كان أم قانونيا أم غير ذلك ، دليلا للهواتف المهمة المتعلقة بنشاط المحامي كهواتف نقابات المحامين و فروعها في ليبيا و الوطن العربي ، وهواتف المحاكم والنيابات و الهيئات القضائية ، وهواتف مراكز الشرطة في جميع أنحاء بلادنا في محاولة واعية لربط رجال الشرطة باعتبارهم حراس التطبيق السليم

للقانون و السهر على راحة المواطنين و على أمنهم ، بالمحامين تيسيرا و إسهاما في تحقيق مفهوم العدالة و توسيع قاعدة التمتع بالحريات العامة ، و تغليب سيادة القانون و ضمان حقوق الإنسان الأساسية قولا و عملا .

تمثال ليبيا .. السلفيوم .. شعار العدالة

سيجد القارئ هذه الرسومات الثلاث على غلاف الكتاب ، فما محلها من الإعراب ؟

• **أما عن صورة الحسناء** : فهي تمثال رخامي " للآلهة ليبيا " التي كانت تحكم البلاد التي اتخذت اسمها إبان القرن السابع قبل الميلاد ، و قبيل إنشاء دولة قرين بمنطقة شحات وسوسة و الجبل الأخضر ، و تُظهر ملابسها و طريقة تصفيفها لشعرها على هيئة "عقوص" التشابه الكبير مع النساء الليبيات في هذا المظهر ، و قد عثر على هذا التمثال في حفريات جرت في نهاية القرن التاسع عشر و مودع بخزانة "متحف شحات" بالجبل الأخضر ،و هو غير مشهور بالنسبة للكثيرين رغم أنه كأثر و كمعلومة تاريخية بالغ الأهمية، و بالتالي فقد كان هذا التمثال *تمثال " ليبيا"* جدير بأن أسلط عليه الضوء في محاولة ربط الماضي بالحاضر ، وربط الجغرافية بالتاريخ ، وتوعية الناس بتاريخهم ، و للتأكد من صحة هذه المعلومات و دقتها ، فقد اتصلت شخصيا وناقشت كلا من الأخ و الصديق الدكتور/ فضل على

وهو مدير متحف شحات و مدير الآثار بالمنطقة الشرقية ومن المتخصصين في هذا المجال، و الصديق البروفيسور لاروند ، Prof. Andre LAROUND الرئيس الأسبق لجامعة جرونوبل ، و أستاذ التاريخ القديم بجامعة السربون بباريس ، ومدير قسم التاريخ الليبي القديم بها حاليا ، ويشغل في نفس الوقت منصب رئيس بعثة التنقيب عن الآثار القديمة ــ الإغريقية والرومانية ــ الليبية الفرنسية المشتركة، اللذين أكدا لي صحة هذه المعلومة التاريخية ، بالإضافة إلى ما

سبق نشره حول تمثال " ليبيا " بنشرات مصلحة الآثار في ليبيا و ما سطره بـــاحث الآثار البريطاني المشهور في ليبيا السيد جود تشـــايلد GOODCHILD في كتابـــه الصادر عن مصلحة الآثار في برقة عام 1970 باللغتين العربية والإنجليزيـــة بعنـــوان "شحات و سوسة " حيث نشر به صورة للوحة رخامية تجمع بـــين الآلهـــة ليبيـــا والحسناء قورينى ، و أصل هذه اللوحة موجود الآن بالمتحف البريطاني في ضواحـــي لندن .

وأما عن السلفيوم : فهو نبات طبي ليبي ، عبارة عن شجيرة لها أوراقا خضراء اللون، وزهرة صفراء اللون ، و جذور كبيرة تشبه جذور الجزر ، نما وترعرع بمنطقة الجبل الأخضر ببرقة حتى منطقة سرت في فترة ما قبل الميلاد و بعده ، ثم انقرض بعد ذلك ، و له شهرة عالمية واسعة آنذاك ،وكان سكان ليبيا القدامى يقايضونه لغـيرهم من الأقوام بما يساوى وزنه ذهبا و فضة ، و يضربون به عملتهم المعدنية ، و 'يجمـع و 'يحفظ في خزائن خاصة و يشرف على بيعه و مقايضته الحاكم نفسه ، كما يظهر في الرسومات و اللوحات الأثرية التي توضح ذلك .

و قد اهتم به و كتب عنه بعض الأساتذة نذكر منهم :

– الأستاذ الدكتور الهادي بولقمة : "السلفيوم الثروة المفقودة ".

– الأستاذ الدكتور فرنسوا شامو : "الإغريق في برقة " ، ترجمة د.محمد عبـــد الكريم الوافي ، حيث أورد به ملحقا مستقلا عن السلفيوم ، أسهم به ضمن مؤلـف جماعي صادر في لندن عام 1985 عن جمعية الدراسات الليبية بجامعة اكسفورد .

– الأستاذ الدكتور مراجع الغناى : السلفيوم .

– الأستاذ الدكتور رجب الأثرم : تاريخ برقـــة السياســـي و الإجتمـــاعي والاقتصادي .

و كان قسم الآثار بكلية الآداب بجامعة قاريونس قد نظم بتـــاريخ 1991/5/13ف ندوة تثقيفية شارك فيها الأستاذ فؤاد بن طاهر ، والأستاذ الراشـــدي ، والدكتـــور فضل على بعنوان " إحتمالية اكتشاف نبات السلفيوم بمنطقة الجبـــل الأخضـــر " واستضافت الندوة الأستاذ الدكتور انطونيو ماتونقا Antonio MATONGA وهو باحث إيطالي من سردينيا تخرج من كلية الجيولوجيا عام 1964 و عمل مـــع بعثـــة البروفسور ستوكي الإيطالية للتنقيب عن الآثار في ليبيا ، فقد ذكر هذا البـــاحث في مداخلته بأنه يعتقد بأن نبات السلفيوم ما يزال موجودا بالجبل الأخضر خاصـــة في مثلث (القيقب ،جرنادة ،لبرق).

وأما عن شعار العدالة : ميزان العدالة المثبت بين رأس الإنسان و كتفيه مـــع إبراز الأذنين فقد ابتكرناه _ الأستاذ الفنان الكبير جميل حمودى[1] الرسام و النحـــات و الأثرى و كاتب هذه السطور _ بعد دراسة و تدقيق اهتدينا على ضوئـــها إلى أن مفهوم العدالة كما نتصوره يمر عبر عقل الإنسان و فكره ، إثر عملية إصغاء و تدبر، و عبر مسئوليته المباشرة من أجل تحقيقها لأن " الفكر ليس بديلا عن النضال " كمـــا قيل بحق .

— · — · — · — · — · — · — · — · —

[1] _ الأستاذ جميل حمودى درس بمدرسة الفنون الجميلة بباريس ،وتخرج منها فى الأربعينات ،وهو رسام و نحات و أثرى ،شغل منصب مدير متحف بغداد لفترة من الزمن ،وأقام بباريس لفترة طويلة و عرضت لوحاته و جدارياته أكثر من مرة بمقر اليونسكو بباريس ،ورزق بابنة اسماها "عشتار" نسبة الى الملكة البابلية عشتار و عشتار الابنة بدورها فنانة مرموقة جدا بالعراق .

و بعد ... أيها القارئ العزيز ...هل كان بالإمكان أفضل مما كان ؟ الإجابة بالإيجاب ... و لكن عذري أنني في هذا المجال ، كنت كمن يبني لأول مرة ، لا كمن يعيد البناء ... إضافة إلى إنني تفرغت لكتابة فصول هذا الكتاب أثناء إقامتي الجبرية بالمستشفى بباريس التي استمرت زهاء ثلاثة شهور ، شغلت فيها نفسي خلالها في التفكير في مادة الكتاب و تحريرها في محاولة للتغلب على المرض اللعين ، و التصدي له معنيا و طبيا ، فكان ذلك بفضل من الله و دعوات الناس الطيبين الصادقين ، معينا إضافيا لي في قهر المرض .

و الله أسأل أن تكون طبعته اللاحقة أفضل من سابقتها .

و الله من وراء القصد

باريس 25 / 1 / 1999 ف

عمران محمد بورويس
المحامي

obeikandl.com